

الشطي: الإصلاحات الضريبية والتطور الاقتصادي عوامل مشجعة لربط الكويت بمراكز المال العالمية

الغانم: الزيارة تجسيد حقيقي لجهود صاحب السمو ورئيس الوزراء في ربط الكويت بالمراكز المالية العالمية

تساعف: تلاقي الخبرات ودراسة الفرص الاستثمارية بين الجانبين خاصة في القطاع المالي أهم أهداف الزيارة

الجاسم: فرص استثمارية مصرفية جديدة ستتم دراستها بين ممثلي المصارف الكويتية والوفد الزائر

عمر راشد

أكد رئيس اتحاد المصارف الكويتية عبدالمجيد الشطي ان الخطوات الجادة التي اتخذتها الكويت مؤخراً في سعيها لتطوير وتحديث الاداء الاقتصادي بما يساعد على ربطها بالمركز المالية والتجارية العالمية جعلها محط أنظار العديد من الحكومات والشركات الاستثمارية العالمية والإقليمية لاقامة استثماراتهم على ارض الكويت.

وقال الشطي خلال حفل الاستقبال الذي نظمه اتحاد المصارف الكويتية أمس لرئيس السلطة التنفيذية بهونغ كونغ والوفد المرافق له ان الدليل على نجاح تلك الخطوات هو زيارة وفد هونغ كونغ الى الكويت لدراسة الفرص التجارية والاستثمارية التي يمكن تنفيذها مستقبلاً بين الجانبين، موضحاً ان الزيارة فرصة لتبادل وجهات النظر بين الجانبين.

تلاقي الخبرات

ومن جانبه قال رئيس السلطة التنفيذية في هونغ كونغ دونالد تساعف ان الزيارة تهدف الى تلاقي الخبرات ودراسة الفرص الكامنة في الاقتصاد الكويتي ومعرفة فرص التعاون التي يمكن اقامتها بين الجانبين في جميع القطاعات خاصة ان الوفد يضم بعض رجال الاعمال وممثلين عن كبرى الشركات التي تطمح الى التعاون وتشجيع الاستثمار المتبادل بين الجانبين.

مركز مالي

ومن جانبه قال قنصل عام الكويت لدى هونغ كونغ بدر التنيب ان الزيارة تأتي في اطار



ضرار الغانم في لقطة مع بعض أعضاء وفد هونغ كونغ



علي الموسى وحديث عن فرص الاستثمار المستقبلية

السعي لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري اقليمي، مشيراً الى ان هناك جهوداً يتم بذلها من اجل توثيق التعاون بين الجانبين خاصة في القطاع المصرفي، متوقعاً توقيع مذكرات تفاهم بين الجانبين خلال الزيارة. لا وجود لخلافات مع «المركزي» وحول الزيارة واهميتها والغرض منها، أشار امين عام اتحاد المصارف الكويتية يوسف الجاسم الى ان الزيارة هي فرصة للتقاء الافكار والرؤى المصرفية بين الجانبين الكويتي والوفد الزائر، مشيراً الى ان القطاع المصرفي في هونغ كونغ من القطاعات الواعدة في دول جنوب وشرق آسيا.

وقال: من الطبيعي ان تعرض فرص استثمارية من جانب الوفد على ممثلي المصارف الكويتية، خاصة ان هونغ كونغ بوصفها احد المراكز المالية والتجارية وقيام الكويت بزيارات دبلوماسية

وهو الجهة المسؤولة قانوناً عن تحديد سعر الفائدة. تجسيد حقيقي ومن جانبه، قال رئيس اتحاد الشركات الاستثمارية ورئيس مجلس إدارة شركة المركز المالي ضرار الغانم ان زيارة وفد هونغ كونغ الى الكويت تعكس مدى التقدم الذي احرزته الكويت في مسيرة تطورها الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحسين وتطوير تشريعاتها وأخرها قانون الضريبة الذي يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أملاً ان تسير السلطتين التشريعية والتنفيذية على نفس نهج التعاون لتهيئة الكويت لاستقبال تلك الاستثمارات وتحقيق الرغبة في تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري.

ورداً على سؤال حول وجود فرص استثمارية تم عرضها من جانب هونغ كونغ على الاتحاد، قال ان الاتحاد بلا شك في حال وجود فرص عرضت عليه سيقوم بعرضها على اعضاء الاتحاد. وقال رداً على سؤال «الأنباء» حول وجود فرص استثمارية تم عرضها من الجانب الكويتي ان الوفد في زيارته الحالية سيقوم بالإضطلاع والنظم التشريعية التي تسير الاداء الاقتصادي وتضمن حماية ملكيته فيها، وأوضح ان الزيارة الحالية جاءت تنويعاً للزيارات والجهود الحثيثة التي يقوم بها صاحب السمو الأمير وسمو رئيس مجلس الوزراء الى العديد من الدول للعمل على توثيق الروابط الاقتصادية بينها وبين تلك الدول والزيارة الحالية انعكاس واقعي وحقيقي لقوة أداء الاقتصاد الكويتي وقدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للعمل فيه.

سياسية اليها تهدف الى ربط هونغ كونغ كمركز مالي تجاري وعالمي مع الكويت. ونفي بشدة ما تردد حول وجود خلافات بين البنك المركزي والبنوك المحلية بشأن اعتماد ميزانياتها، والبنك المركزي هو بنك البنوك وهو الرقيب عليها ويحدد سياساتها النقدية وادائها الرقابية وفي كل عام تقدم ميزانية البنوك الى المركزي ويناقشها مع البنوك وقصة وجود خلاف غير موجودة بالمرّة.

قضية المخصصات

ورداً على ما اثير عن قضية المخصصات مؤخراً، قال الجاسم ان هناك معايير يطبقها البنك المركزي سنوياً مع جميع البنوك الكويتية قبل تمرير ميزانياتها، والبنوك تضع ميزانياتها وفقاً للقواعد العالمية المحاسبية وطبقاً لمتطلبات بازل - 2 والمركزي لم يصف اي شيء على ميزانية



عبدالمجيد الشطي ملقياً كلمته في حضور ضرار الغانم ويوسف العبيد ومحمد العمر في بداية الاحتفال

قال إن قانون «الاتحاد» الأشمل وبراغي واقع السوق والاقتصاد

ضرار الغانم: قانون «الهيئة» خلال الربع الأول وأزمة الـ «61» لم تؤثر على التطورات الاقتصادية

قال رئيس اتحاد الشركات الاستثمارية ورئيس مجلس إدارة المركز المالي ضرار الغانم ان أزمة مجموعة الـ «61» لا تؤثر على سير التطورات الاقتصادية التي تشهدها الكويت حالياً وان غرفة التجارة والصناعة قدمت مقترحاتها الى لجنة السوق ومجموعة الـ «61» وهي الآن تحت الدراسة، وأمل التوصيل لحلول توافقية بين الجانبين، مؤكداً ان الية الحل تكمن في صدور قانون هيئة سوق المال.

ونفي الغانم ما تردد عن رفض المجلس للقوانين المقدمة وقبوله لمشروع الحكومة المقدم إليه، موضحاً ان الاتحاد يأمل صدور القانون خلال الربع الأول من العام الحالي، مشيراً الى ان هناك مشاورات مستمرة بين الاتحاد والمجلس آخرها الأسبوع الماضي. وقال ان الجمعية المقبلة للاتحاد ستناقش وعن كذب تطور مراحل المشروع المقدم لمجلس الأمة ودور الاتحاد في صدور قانون هيئة سوق المال منذ تقديمه لمشروعه المقترح الى مجلس الأمة وحتى اليوم، ودوره في حماية مصالح الشركات الاستثمارية المنضوية تحت عضويته، نافياً ان تكون هناك نية لطرح مشروع جديد خلال الجمعية العمومية.

وأوضح ان اللجنة المالية حالياً تعكف على دراسة كل ما قدم اليها من مشاريع، معتقداً ان قانون الاتحاد هو الأشمل ويغطي وضع السوق والتطور الاقتصادي.



ضرار الغانم

وأشار الى ان هناك نية لدى المجلس لاجراء المشروع الى النور آخر الشهر المقبل، قائلاً ان تأخر إصدار المشروع بسبب وجود أجنحة عمل أمام المجلس لإصدار قوانين أخرى ذات أولوية وليس هذا هو القانون الوحيد الذي أمامهم. ورداً على سؤال «الأنباء» حول تفسيره لتأخر صدور قانون الهيئة، قال انه لا تأجيل للقانون وأمل صدوره خلال الربع الأول من العام الحالي.

لام لـ «الأنباء»: 24 عضواً يضمهم وفد هونغ كونغ لدراسة وتبادل الفرص الاستثمارية مع الجانب الكويتي



لام متحدثاً للزميل عمر راشد

الامكانات الاقتصادية الكويتية هي فرصة حقيقية نسعى لجذبها للعمل داخل الكويت مستقبلاً.

الاستثمارات الكويتية وتعزيز تواجدتها في الصين من خلال بوابة هونغ كونغ. واختتم حديثه بان

اوضح المدير التنفيذي لمجلس التطوير التجاري بهونغ كونغ فسرّد لام في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان 24 عضواً يضمهم وفد المجلس المختلفة وعلى رأسهم القطاع المالي سيناقش فرص التعاون بين الجانبين وتعزيز العلاقات في الجانب المصرفي الذي يشهد تطورات حقيقية وملموسة في كلا البلدين.

وقال ان الوفد سيطلع نظيره الكويتي على الفرص والمزايا الممنوحة التي توفرها هونغ كونغ للمستثمرين الكويتيين وكذلك نسعى للتعرف على الفرص الاستثمارية داخل الكويت.

وأشار الى ان الامكانات المستقبلية للتعاون واسعة بين